الأمم المتحدة EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
Limited
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/55
15 June 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثلاثون
مونتريال، 18-20 تموز/يوليو 2001

برنامج قطري: جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية

هذه الوثيقة مؤلفة من:

- ورقة تقييم البرنامج القطري (من إعداد أمانة الصندوق)
- تعليقات وتوصيات أمانة الصندوق
- كتاب إرسال صادر عن حكومة جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية
- ورقة غلاف البرنامج القطري
- البرنامج القطري (موجز تحليلي)

ورقة تقييم البرنامج القطري لجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية

وكالة وحدة الأوزون الوطنية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة

وضع التصديق على معاهدة فيينا وبروتوكول مونتريال

	التوقيع	التصديق	سريان المفعول
معاهدة فيينا (1985)		21 آب/أغسطس 1998	19 تشرين الثاني/نوفمبر 1998
بروتوكول مونتريال (1987)		21 آب/أغسطس 1998	19 تشرين الثاني/نوفمبر 1998
تعديل لندن (1990)			
تعديل كوبنهاجن (1992)			

إنتاج مواد خاضعة للرقابة: لم يتم إنتاج أي من المواد الخاضعة للرقابة

إستهلاك مواد خاضعة للرقابة (1999): 43.3 طن متري

43.3 طن مثقل (ODP)

(طن)	CFC-11	CFC-12	CFC-113	CFC-114	CFC-115	المجموع هالون121	هالون130	المجموع CTC	MCF	المجموع Me-Br
ODS	30.0	13.3				43.3				
ODP	30.0	13.3				43.3				

توزيع مواد ODP: **CFC** 100% **هالونات** **مواد CTC و MCF** **MeBr**

توزيع مواد ODP على القطاعات:	**الأيروسولات**	**الرغاوى**	**الهالونات**	**التبريد**	**المذيبات**	**آخر**	**MeBr**
الاستهلاك (طن ODP)	0.0	30.0	0.0	13.3	0.0	0.0	0.0
النسبة المئوية من المجموع:		%69.3		%30.7			

بروتوكول مونتريال (طن ODP)	**CFCs**	**هالونات**	**بروميد الميثيل**
الاستهلاك الأساسي	43.3		
مستوى الاستهلاك المسموح به عام 2005	21.6		

المصدر: وحدة الأوزون (حزيران/يونيو 2001)

البرنامج القطري

مدة البرنامج القطري: 9 سنوات (2001–2010)

هدف إزالة مواد ODS 73% مع نهاية عام 2003. وإزالة تامة مع نهاية عام 2009

القطاعات ذات الأولوية في مجال الإزالة: قطاع خدمات الرغاوى والتبريد

تكلفة الأنشطة للبرنامج القطري: 1.055.000 دولار

الاستراتيجية:

إن الحكومة ملتزمة بإزالة استهلاك مواد ODS في أسرع وقت ممكن، آخذة بعين الاعتبار الانعكاس الاقتصادي المترتّب عن الإزالة. وستمنع الحكومة استيراد المعدات التي تعمل بالـ ODS، أو المنتجات التي تحتوي على ODS، وستضع أنظمة، حيث تدعو الحاجة، لمنع استعمال مواد ODS في عمليات التصنيع وفي مشاغل خدمات التبريد. أما الصناعات القائمة حالياً والتي تعمل بمواد ODS فستواصل عملها، على أن تخضع لموافقة السلطات المعنية، ووفقاً للمخطط الوطني لإزالة الـ ODS (وسيتم تسجيل الصناعات التحويلية ومشاغل صيانة وخدمات التبريد، لتخضع للرصد عن كثب). وبما أن جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية من أطراف بروتوكول مونتريال، فسوف تلتزم بالامتثال لتحديدات البروتوكول بالنسبة للاستهلاك، في مختلف المجالات المعدّلة.

تعليقات وتوصيات أمانة الصندوق

1- إن المعاينة الوحيدة لاستهلاك الـ ODS في جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية أجريت عام 2000 في إطار تحضير البرنامج القطري وإدارة شؤون غاز التبريد. وقد تخللت هذه المعاينة صعوبات متعددة، لأن العديد من مستخدمي وسائل التبريد وتكييف الهواء ومشاغل الصيانة، منتشرون في مختلف أرجاء البلاد، وفي القطاع غير الخاضع للتنظيم. وكان من الصعب أيضاً العثور على مستوردي مواد ODS، حيث أن معظمهم يستوردون كميات صغيرة مباشرة من تايلاند، من دون التصريح بها. واعتماداً على تلك المعاينة قُدِّر استهلاك مواد ODS في ذاك البلد لعام 2000 بـ 43.3 طن ODP من مادة CFC، استُخدمت في قطاع الرغاوى (30 طناً)، ولصيانة معدات التبريد (13.3 طن)، وافتُرض بأن الحدود الأساسية للـ CFC لجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية هي أيضاً 43.3 طن. وقد تمّ تزويد أمانة الأوزون بالمعلومات المتعلقة باستهلاك مواد ODS ، التي جُمعت خلال إعداد البرنامج القطري.

2- إن مصنع (Prasertfoam) لأفرشة النوم هو أكبر مستهلك للـ CFC في ذاك البلد (30 طناً من CFC-11 ، معادلة لـ70 بالمئة من مجموع الاستهلاك). وقطاع صيانة التبريد مكوّن من ثلاثمئة فنّي تقريباً، يعمل معظمهم في مشاغل صيانة التبريد الصغيرة في القطاع غير الخاضع للتنظيم، (مئة) وفي صيانة الثلاجات المنزلية والمعدات الصغيرة للتبريد التجاري (كواجهات العرض وبرادات القناني). ومنذ عام 1998 أنزلت إلى الأسواق معدات تبريد تعمل على مادة HFC-134a.

3- اعتماداً على المعلومات التي جُمعت خلال المعاينة والبيانات التي جمعها المستشارون الذين يعدّون البرنامج القطري وبرنامج إدارة شؤون التبريد، ثُبت عدم استهلاك مواد ODS في قطاعات الأيروسولات، والمذيبات، ومكافحة الحرائق والتبخير (بروميد الميثيل). ولكنّ التثبّت من صحة هذه المعلومات غير ممكن بسبب الافتقار للوعي في محيط المستهلكين، ونقص المعلومات المتعلّقة بكافة المواد الكيميائية في ذاك البلد.

4- اقترحت حكومة جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية تنظيمات لإدارة شؤون الاستيراد والتصدير، يخضع بموجبها استيراد مواد ODS للموافقة، طبقاً لخطة إزالة لـ ODS في البرنامج القطري، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستعمال الضروري لمواد ODS. وسيجري عند الحاجة تحديد أسعار مواد ODS وبدائلها، لضمان فعالية التكاليف في عملية التحويل. وسيجري أيضاً تعديل القوانين والأنظمة الملائمة لتعكس عمليات الإدارة والمراقبة المناسبة لكل من مواد ODS المستعملة في ذاك البلد. وتنظر الحكومة أيضاً في وضع حظر على استعمال مواد ODS في كافة مشاريع المعدات الجديدة، وحظر لاحق على استيراد المعدات والمنتجات التي تعمل بمواد ODS ، في مستهل العام 2002.

5- مع العلم بأن حكومة جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية ستكون ممتثلة بتخفيض 50 بالمئة من مادة CFC عام 2005، باعتبار أن شركة واحدة في قطاع الرغاوى في لاوس مسؤولة عن سبعين بالمئة تقريباً من مجموع

استهلاك مادة ODS ، وبعد تحويل هذه النسبة إلى تكنولوجيا لا تعتمد على مادة CFC ، أُوعز إلى حكومة جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية أن تطلب المساعدة من إحدى الوكالات المنفّذة أو الثنائية، لإعداد اقتراح لمشروع يهدف إلى إزالة الاستهلاك في ذاك المصنع في أواخر عام 2002 أو أوائل عام 2003.

6- يتضمّن البرنامج القطري مشروعاً لإنشاء مكتب وطني للأوزون، في نطاق وكالة العلوم والتكنولوجيا والبيئة (تعزيز مؤسسي). وقد طلبت حكومة جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية مبلغاً إجمالياً قدره 105.000 دولار لأمريكي لتنفيذ هذا المشروع. وتعليقات الأمانة وتوصياتها حول هذا الطلب معروضة تحت تعديلات برنامج عمل اليونيب (UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/22)

7- يتضمّن البرنامج القطري أيضاً اقتراحاً لمشروع خطة إدارة شؤون غاز التبريد (RMP). وتطلب حكومة لاوس مبلغاً إجمالياً قدره 444.992 دولار أمريكي لتنفيذ هذا المشروع. وتعليقات أمانة الصندوق وتوصياتها حول هذا الطلب معروضة في الوثيقة (UNEP/OzL.Pro/exCom/34/20).

توصيات

إن أمانة الصندوق توصي بما يلي:

8- الموافقة على البرنامج القطري لجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية. والموافقة على البرنامج القطري لا تعني الموافقة على المشروعات المبيّنة في البرنامج، أو على مستويات تمويلها.

9- مطالبة حكومة جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية بأن تقدّم سنوياً إلى اللجنة التنفيذية معلومات عن التقدّم الذي تحقّق في مجال تنفيذ البرنامج القطري، طبقاً لمقرر اللجنة التنفيذية المتعلّق بتنفيذ البرامج القطرية (UNEP/OzL.Pro/ExCom/10/40 الفقرة 13). وينبغي أن يُعدّ التقرير الأولي، الذي يغطي الفترة بين أول كانون الأول/ديسمبر 2000 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2001، وفقاً للنموذج المعتمد وأن يُسلّم إلى أمانة الصندوق في مهلة لا تتعدّى أول أيار/مايو 2002.